

نشرة إعلامية

INFCIRC/660

Date: 27 October 2005

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

١- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، مرفقاً بها بيانان لوفد جمهورية إيران الإسلامية أدلى بهما أثناء اجتماعات مجلس المحافظين في يومي ٢٢ و٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢- ويتم طيه تعميم المذكرة الشفوية، وبناء على المطلوب فيها، يعمم معها ملحقها كوثيقة إعلامية تعميمية.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران
الإسلامية لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا

مذكرة شفوية رقم 350-1-17/1336

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن ترفق طيه بياني وفد جمهورية إيران الإسلامية أمام اجتماعات مجلس المحافظين التي جرت في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأن تلتمس من الوكالة تعميم هذين البيانين كوثيقة إعلامية تعميمية، إضافة إلى نشرهما في الموقع الرسمي للوكالة على الانترنت.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بيان ألقاه سعادة السفير أخونزاده، سفير جمهورية إيران الإسلامية، أمام مجلس المحافظين

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

سيدتي الرئيسة،

أود، بدايةً، أن أتقدم بالشكر للدكتور البرادعي على تقريره. وعلي أيضاً أن أشكر حركة عدم الانحياز لتعاونها وتفهمها. وحرى بي أن أعلن تأييدي التام للبيان الذي قدمه الرئيس المتميز لفرع حركة عدم الانحياز.

على ضوء استعراض الجوانب التقنية والقانونية للبرنامج النووي الإيراني السلمي يمكن بسهولة الخلوص إلى أن المجتمع العالمي قد تعرض، إلى حد كبير، للتضليل بمعلومات متحيزة ومسيسة ومبالغ فيها من قبل بعض الدوائر.

فقد تم تسييس القضايا النووية الإيرانية التي كان ينبغي تناولها بطريقة تقنية بحتة داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن المساهمة المالية لبلدان بعينها لا ينبغي أن تكون أساساً لفبركة الاتهامات الباطلة ضد بعض الدول الأعضاء.

إن كلمة "إخفاء" هي كلمة خاطئة ومضللة. فليس إخفاءً عدم تقديم تقرير عن أنشطة معينة، مثل إنشاء مرفق نووي كانت إيران ملزمة بإبلاغ الوكالة عنه من خلال استبيان معلومات تصميمية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها (الوثيقة INFCIRC/214) قبل ١٨٠ يوماً فقط من تغذيته بالمواد النووية المحددة. ويجدر التذكير بأنه عندما بدأ تنفيذ بعض الأنشطة وتصميم المرافق وبنائها لم يكن للبروتوكول الإضافي أي وجود. وانطبق الأمر نفسه على مرافق أخرى، مثل محطة الإثراء في ناتانز ومرفق تحويل اليورانيوم، تم إبلاغ الوكالة بشأنها قبل أن تصبح إيران ملزمة بالإبلاغ عنها بأربع سنوات. والأدهى أن الوكالة ليس بمقدورها قانوناً ولا بإمكانها أن تحكم على نوايا الدول الأعضاء؛ ومن ثم فإن استعمال كلمة إخفاء جاء خارجاً عن السياق.

وعلى سبيل المثال، وتأكيداً لما بينته من سوء التفسير وسوء الحكم، أود أن أخبركم بأن الضمانات الشاملة تقضي بأن ركاز خام اليورانيوم، المعروف باسم الكعكة الصفراء، لا يخضع لأي إجراءات رقابية خلاف عملية الإبلاغ عن الواردات والصادرات المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين ٣٤ (أ) و (ب) من اتفاق الضمانات. وقد استوردت إيران ٥٣٠ طناً من هذه المادة وعليه أبلغت الوكالة بذلك. ورغم أن مثل هذه المواد تخضع لضمانات مسبقة فقد تحققت منها الوكالة تحققاً تاماً في عام ١٩٩٨. وتمت موافاة الوكالة باستبيان المعلومات التصميمية المتعلقة بمرفق تحويل اليورانيوم في عام ٢٠٠٠، أي قبل الموعد الإلزامي. وطوال السنوات الست والعشرين السابقة استخدمت إيران من هذه المواد ما مجموعه ٥٧ كغم فقط؛ وذلك في إطار عدة أبحاث مختبرية النطاق، بعضها

كان موضوع رسائل جامعية. وفي عدة مناسبات نشرت نتائج تلك الأبحاث وعرضت في مؤتمرات دولية، بل وورد ذكرها في استمارات الحصول على منح دراسية من الوكالة.

ونتيجة لهذه التدابير التصحيحية وأنشطة أخرى قامت بها إيران، تمكنت الوكالة، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، من التأكد من جوانب معينة تخص الإعلانات التي قدمتها إيران (بشأن أنشطة التحويل والإثراء بالليزر)، ستجري متابعتها، حسبما تم إيضاحه للمجلس، كأمر تتعلق بالتنفيذ الروتيني للضمانات بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.

وفيما يتعلق بالمسألة التي أثيرت في بيان الاتحاد الأوروبي حول منجم غاشين، تجدر الإشارة إلى أن إيران بالرغم من كونها غير ملزمة بالإبلاغ عن مناجم اليورانيوم بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها (INFCIRC/214)، فقد قدمت معلومات شاملة حول المناجم، بما فيها منجم غاشين، وهذه المعلومات منشورة في كتاب الوكالة المعنون "موارد اليورانيوم وإنتاجه وحجم الطلب عليه"، وهو الكتاب المعروف باسم "الكتاب الأحمر". وفي هذا الصدد، ينص البروتوكول الإضافي على ما يلي: "يجب أن تزود إيران الوكالة بإعلان يحتوي على معلومات تحدد مواقع مناجم اليورانيوم، وحالتها التشغيلية، وقدرتها الإنتاجية التقديرية السنوية. لذلك فإن من الغريب ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي ركز على قضية ثانوية مثل تغطية اسم موظف تقني كان أعد رسوماً لعملية التجليخ وجعلها سبباً لإحالة القضية الإيرانية إلى مجلس الأمن.

وفيما يتعلق ببيان الاتحاد الأوروبي، فإن ما جاء فيه من أن "إجمالي عدد كبسولات ثاني أكسيد اليورانيوم المستهدفة غير المعالجة و المشععة المخزونة في حاويات قد تبين أنه أكبر بكثير مما تم الإعلان عنه من قبل" هو قول مضلل لأن الوكالة تعلم أن المقصود كان إجمالي عدد الدفعات وليس عدد فرادى الحاويات. وكما تدرك الوكالة، فإن القضية المحورية هي مقدار المواد النووية المشععة، الذي جاء متسقاً مع المقدار المعلن عنه، لا مقدار الحاويات التي يزعم التخلص منها باعتبارها نفايات.

وبخصوص البيان المتعلق بالبولونيوم، يبدو أن الاتحاد الأوروبي لم يعترف بحقيقة أن البولونيوم ليس مادة نووية، وأن أي نشاط يرتبط بإنتاجه أو استخدامه لا يتعين الإبلاغ عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ولا حتى بموجب البروتوكول الإضافي. بيد أن إيران، تدفعها روح التعاون، قدمت معلومات عن مشروع بحثي أنهى العمل فيه قبل أكثر من عقد من الزمان.

لقد أساءت أستراليا الحكم على الفقرة ٤٩ من تقرير المدير العام بافتراضها أن تلك الفقرة تعالج أنشطة تسليح محتملة. فالطلب الوارد في الفقرة ٤٩ من تقرير المدير العام إنما هو توصية عامة تنطبق على كل الدول الأعضاء بما فيها أستراليا. فمن المؤسف أن ممثل أستراليا قد أساء الحكم على ذلك الجزء من التقرير.

لقد أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه "منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ تحسن تعاون إيران تحسناً جديراً بالتقدير". والأساس الذي استند إليه تقدير المدير العام يتمثل في التدابير الرئيسية التالية:

- تنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً طوعياً مؤقتاً، كما لو أن إيران قد صدقت عليه.
- إجراء عمليات معاينة تكميلية (أكثر من ٢٠ عملية) وفقاً للبروتوكول الإضافي، حيث تمت تلك العمليات في حالات كثيرة بإخطار مدته ساعتان أو أقل؛
- توفير معلومات تفصيلية كاملة عن وقائع السرد الزمني والأنشطة والبحوث، وتقارير مرحلية متعلقة بأنشطة الإثراء وتحويل اليورانيوم وفصل البلوتونيوم والتعدين والمعالجة ومفاعلات البحوث وإنتاج الماء الثقيل؛
- السماح بإجراء عمليات معاينة لمواقع عسكرية مثل كولهدوز، ولافيسان-شيان، وبارشين، في أعقاب ادعاءات زعمها بها بلدٌ معين، هو والمجموعة الإرهابية المعارضة التي يساندها. ولم تكشف النتائج عن أي مؤشر يدل على وجود أنشطة تنطوي على استخدام مواد نووية، كما أن مفتشي الوكالة لم يروا أي معدات أو مواد استخدام مزدوج ذات صلة، وهكذا أثبتت النتائج أن تلك الادعاءات لا أساس لها.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سمح بإجراء معاينة حرة لأحد المواقع العسكرية. وأخذت منه عينات بيئية. بعدها قدم المدير العام تقريراً بالنتائج.
- تقديم ما يزيد عن ١٠٠٠ صفحة من الإعلانات البدئية المتعلقة بالبروتوكول الإضافي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ثم إعلانات روتينية مستوفاة تحققت منها الوكالة.

أخيراً، يجب أن يسجل التاريخ أن إيران قد سمحت بإجراء عمليات معاينة غير مقيدة استغرقت أكثر من ١٣٠٠ يوم عمل تفتيشي منذ عام ٢٠٠٣، وهذا أمر غير مسبوق في تاريخ الوكالة.

سيدتي الرئيسة،

كما أشار رئيس جمهورية إيران الإسلامية، فخامة السيد محمود أحمدني نجاد في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن جمهورية إيران الإسلامية، كتدبير لبناء الثقة، مستعدة للدخول في شراكة جادة مع القطاعين العام والخاص في البلدان الأخرى لتنفيذ دورة الوقود.

وتوفر هذه العملية أقصى درجات الشفافية وتقدم أساساً صلباً لأفضل مخرج من هذا المأزق غير المرغوب فيه.

وسيكون التفاعل المتواصل والتعاون التقني والقانوني المستمر مع الوكالة هما محور سياسات إيران النووية. وسيجرى استهلال ومواصلة التفاوض مع بلدان أخرى في سياق تفاعل إيران مع الوكالة.

وإدراكاً للمخاوف التي نشأت جراء استئناف إيران أنشطة تحويل اليورانيوم، وإدراكاً للحاجة لإظهار الغرض السلمي لهذه الأنشطة،

أود أن أؤكد، كما جاء في تقرير المدير العام، أن جميع الأنشطة المنفذة في مرفق تحويل اليورانيوم هي تحت إشراف الوكالة التام والكامل وأن إنتاج هذا المرفق مختوم بختم الوكالة.

إضافة إلى ذلك، تود إيران دعوة المدير العام، الدكتور البرادعي، لزيارة طهران.

وستناقش إيران مع الوكالة أثناء هذه الزيارة القضايا العالقة المتبقية وكيفية تحسين التعاون مع الوكالة بهدف تمكينها من تقديم توكيد فيما يتعلق بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

وفي هذا السياق، قُدمت مقترحات عديدة يمكن النظر فيها في سياق المفاوضات.

والطريق الوحيد لتجنب المواجهة هو الدخول في مفاوضات بحسن نية، بلا إكراه، ودونما تهديد. إننا مستعدون لهذه المفاوضات بحماس وبقلب مفتوح.

وتحتاج العملية، قبل كل شيء، إلى وقت. فالعجلة هنا قد تسبب خسائر فظيعة. ودعونا نعيد التهديدات إلى أعمادها، ونرجع إلى المفاوضات، ونعطي أنفسنا الوقت لتسوية هذه القضية بسلام.

بيان قدمه سعادة السفير أخونزاده أمام مجلس المحافظين

جمهورية إيران الإسلامية

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيسة،

إننا نشهد يوماً عظيماً، سيذكره الناس كنقطة تحول.

لقد ظلت إيران، طوال ما يزيد على العامين، بنداً ثابتاً في جدول أعمال هذا المجلس. وهي فترة قدمت خلالها إيران عروضاً غير مسبوقة من أجل إعادة الثقة بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وقد خضعت لأشد أنواع الفحص تدخلاً وتوغلاً. وقد تصدت إيران لكل التحديات؛ ودحضت كل الادعاءات، مهما كانت غير مسوغة.

وفي كل مرة سويت فيها الأمور، سيقنت ادعاءات جديدة، آخذة شكل قطع ومنتف مهلهلة، لا يمكن حتى وصفها بأنها ظرفية، دعك من أن ترقى لأن تكون دلائل قوية يعول عليها. إلا أن إيران ردت على كل واحدة منها جميعاً. وأثبت أن كل واحدة من تلك الادعاءات، بلا استثناء، باطلة. وبعد كل تلك البطولات الزائفة، لم يعثروا على أثر واحد لمواد نووية أو لنشاط نووي يدل على تحريف نحو إنتاج أسلحة نووية، بل إنتاج سلاح نووي واحد.

والقضية الوحيدة التي طفا إلى السطح فيها دليل من ذلك هي ما ثبت الآن من أنه تلوث ناجم عن مصادر خارجية. وكان ينبغي لاستنباط الوكالة المؤيد لدعوى إيران أن يؤدي، لو حدث ذلك في ظل ظروف عادية وعادلة ومعقولة، إلى إغلاق هذه القضية. وكل المسائل الأخرى تقع بالتأكيد في دائرة التحقق الرقابي الروتيني.

لكن ما فعله هذا المجلس هو العكس بالضبط. إن النيش بعمق وإصرار بحثاً عن حالات إخفاق قديمة تمت معالجتها من أجل إعادة بناء وتشكيل ما أشير إليه بعدم الامتثال هو أمر لا يمكن وصفه، الآن وفي هذه المرحلة، سوى بأنه مثير للسخط. إن ذلك لأمر خاطئ، بالتأكيد والإطلاق، من الناحيتين القانونية والتقنية. فأياً كان المدى الذي تذهب إليه محاولات مط تفسيرات النظام الأساسي واتفاق الضمانات، لا يمكن إيجاد أساس للزج بمجلس الأمن في هذه المسألة.

فالوكالة قد أكدت أنه لا دليل على وجود تحريف. وهي تقول إن ذلك عمل يتقدم، بل يتقدم بشكل جيد. وتفيد الوكالة بأنها لكي تخلص إلى استنتاجها النهائي، ذلك الاستنتاج النادر جداً، الذي يبرئ ساحة إيران ويؤكد أن صفحتها ناصعة البياض بموجب البروتوكول فإنها تحتاج إلى القيام بالمزيد من العمل. فكيف يعقل أن يؤدي موقف يتسم بكل هذه الإيجابية إلى استصدار قرار عدواني، منحرف في طبيعته وفي محتواه؟

إنني أعتقد أن معظم ما حُط على هذه الأوراق يستحق أن يلقى في سلة المهملات. إذ لا جوهر له. ولا أساس. ولا مسوغ بالمرّة.

ثمة سبب واحد لهذا القرار، ولا سبب غيره. إن مؤيدي القرار، ومعظمهم من الدول الغربية الحائزة لأسلحة نووية وحلفائهم، مصممون كل التصميم على إرساء موقفهم الذي تشكل حديثاً، والذي يقضي بأن على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، إضافة إلى التزاماتها الحالية، أن تتنازل للأبد عن حقها الثابت في تطوير وإنتاج الوقود النووي والطاقة النووية للأغراض السلمية. فإن لم يكن الأمر كذلك، فكيف يتسنى لهذا المجلس أن يدعو دولة عضواً إلى الامتناع عن القيام بنشاط سلمي، تسمح به كليا معاهدة عدم الانتشار، ويخضع بصورة كاملة لضمانات ورصد الوكالة. إن مثل هذه الدعوة هي أمر خاطئ، ومن شأنه أن يخلق سابقة أشد خطأً.

فإذا تم لهم هذا الأمر، فلن تبقى لأي دولة عضو حصانة.

لقد علقت إيران العمل في مرفق تحويل اليورانيوم بأصفهان بموجب اتفاق باريس بشرط التوصل بالتراضي لاتفاق حول برنامجنا لإثراء الوقود. إن اقتراح الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي الداعي إلى التخلص من دورة الوقود يبطل بالفعل اتفاق باريس.

ويمثل قرار اليوم خرقاً للأحكام المنفق عليها بين إيران والثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي في إعلان طهران. وبإحجام مجلس الأمن، لن يعود لإيران أي التزامات تجاه التدابير الطوعية التي تبنتها مؤقتاً بموجب ذلك الإعلان.

لقد مضت إيران إلى أبعد مما يجب عليها في سعيها لإيجاد اتفاق مع أوروبا في هذه القضية. وقد أظهرت أقصى قدر من المرونة طوال هذه الجهود. ومن أجل تسوية هذه المسألة وتفاذي أزمة غير مرغوب فيها، عملت إيران على استكشاف المستجدات ومتابعتها وانخرطت بهمة في مناقشات مكثفة ومفاوضات، خاصة في غضون الأسابيع القليلة المنصرمة في نيويورك وهنا في فيينا. وللأسف، وبالرغم من جهود تتم عن حسن النوايا بذلتها جهات عديدة، باءت كل تلك الجهود بالفشل. لقد كان هناك ببساطة تعنت مفرط من قبل نظرانا لا يسمح بأي تسوية.

وفي ظل هذه الظروف:

- ١- فإن إيران مستعدة لمواصلة تعاونها مع الوكالة وفقاً لالتزاماتها الرقابية؛
- ٢- إن إيران مستعدة للعمل مع الوكالة بهدف بناء الثقة والشفافية، وذلك من خلال تنفيذ الضمانات من أجل تأكيد عدم حدوث تحريف نحو إنتاج أسلحة نووية؛

٣- وإن إيران مستعدة أيضاً لمواصلة التفاوض مع كل الدول، خاصة الثلاثية الأوربية/الاتحاد الأوربي، في سياق مبادرة الرئيس التي قدمها خلال اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك.

ونؤكد، في الوقت نفسه أن أسلوب الثلاثية الأوربية السابق المتمسك بالتأخير والمماطلة ليس مقبولاً. كما يجب عليهم سحب نداءاتهم غير المؤسسة بوقف أنشطة إيران النووية السلمية، فتلك النداءات إنما تنتهك معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات، وتخلق سابقة ضارة بالنسبة لكل الدول.

وإذا استمرت مواجهة النشاط النووي السلمي الإيراني وتحدي حقوقها الثابتة، فإن إيران ستتصدى وتواجه ذلك التحدي. وسوف لن تتخلى إيران، مطلقاً وبكل تأكيد، عن حقها في إكمال دورة الوقود الخاصة بها خدمة لبرنامجها النووي السلمي. إن تهديدات مجلس الأمن لن تثني إيران، بأي حال من الأحوال، عن هذا القرار.

بيد أننا لا نسعى إلى المواجهة. ولا نرحب بالدخول في مآزق دبلوماسي. ولا نسعى إلى إنهاء المفاوضات. لكن المفاوضات تحت التهديد لا معنى لها وليس من شأنها أن تقود إلى التوصل إلى اتفاق. فتحت التهديد بالمواجهة، لا يتبقى أمامنا من بديل سوى التمسك بحقوقنا والسعي وراءها. وهذا ما سنفعله بحزم.